Journal Of the Iraqia University (74-10) February (2026)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.mabdaa.edu.iq

مقال مراجعة (الطلاق الإلكتروني وأثر الوسائل الحديثة في وقوعه)

م. بلال بعد الرزاق محمد أمين
الجامعة العراقية كلية العلوم الإسلامية
Aljaf88@gmail.com

المقدمة:

أحدث التطور المتسارع في وسائل الاتصال الحديثة ولا سيما شبكات التواصل الاجتماعي وتطبيقات المراسلة الفورية تحولات جوهرية في أنماط التفاعل الإنساني والعلاقات الاجتماعية وكان من أبرز مجالات تأثرها العلاقة الزوجية التي تُعدّ من أقدس الروابط في البناء الاجتماعي فقد انتقلت الكثير من مظاهر التواصل بين الزوجين من الإطار المباشر إلى الفضاء الرقمي الأمر الذي أفرز إشكالات فقهية وقانونية واجتماعية جديدة، من بينها ما يُعرف بـ الطلاق الإلكتروني.

ويُقصد بالطلاق الإلكتروني: صدور لفظ الطلاق أو ما يدل عليه من الزوج عبر وسيلة إلكترونية حديثة، كالهاتف المحمول، أو الرسائل النصية، أو تطبيقات التواصل الاجتماعي، أو البريد الإلكتروني، دون حضور مادي أو مواجهة مباشرة بين الزوجين وقد أثار هذا النوع من الطلاق جدلًا واسعًا في الأوساط الفقهية والقانونية، نظرًا لتعلقه بشرط الصيغة، والقصد، والتوثيق، والإثبات، ومدى انطباق أحكام الطلاق التقليدية عليه في ضوء المتغيرات التقنية المعاصرة.

وتكمن خطورة الطلاق الإلكتروني في سهولة وقوعه وسرعة صدوره أحيانًا في لحظات انفعال أو غضب، دون استحضارٍ كاملٍ لآثاره الشرعية والاجتماعية والقانونية مما أسهم في ارتفاع نسب التفكك الأسري، وازدياد النزاعات الزوجية، وظهور إشكالات تتعلق بحقوق الزوجة والأبناء، وإثبات الطلاق أمام القضاء كما أن غياب الضوابط الواضحة لاستخدام هذه الوسائل في شؤون الأسرة يزيد من تعقيد المسألة ويجعلها محل اجتهادات متباينة.

ومن الناحية الشرعية، فإن الطلاق وإن كان مشروعًا بنصوص القرآن الكريم والسنة النبوية إلا أنه أبغض الحلال إلى الله تعالى وقد أحاطته الشريعة الإسلامية بجملة من القيود والضوابط التي تهدف إلى الحفاظ على كيان الأسرة ومنع التسرع في إنهاء الرابطة الزوجية، غير أن المستجدات التقنية تفرض إعادة النظر في تنزيل هذه الأحكام على الوقائع الجديدة مع مراعاة مقاصد الشريعة الإسلامية في حفظ الأسرة، وتحقيق العدل ورفع الضرر، أما من الناحية القانونية فقد اختلفت التشريعات العربية في موقفها من الطلاق الإلكتروني، بين من يشترط التوثيق الرسمي لوقوعه، ومن يعتد به متى ثبت صدوره من الزوج مع توافر الأهلية والقصد، الأمر الذي يستدعي دراسة مقارنة تُبرز أوجه الاتفاق والاختلاف، وتُسهم في تقديم حلول تشريعية متوازنة تواكب التطور التقني وتحافظ على استقرار الأسرة.

وانطلاقًا مما سبق، تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على مفهوم الطلاق الإلكتروني، وبيان أثر الوسائل الحديثة في وقوعه.

المشكلة

أدى التطور الهائل في وسائل الاتصال الحديثة ولا سيما تطبيقات التواصل الاجتماعي والرسائل النصية والوسائط الرقمية، إلى بروز أنماط جديدة من التفاعل الأسري لم تكن معروفة في السابق، ومن أبرزها ما يُعرف بـ الطلاق الإلكتروني. فقد أصبح بإمكان الزوج إيقاع الطلاق عبر رسالة مكتوبة أو تسجيل صوتي أو مكالمة هاتفية، الأمر الذي أوجد واقعًا جديدًا يطرح إشكالات شرعية وقانونية معقدة وتتمثل المشكلة في غياب الوضوح والاتفاق حول الحكم الشرعي والقانوني للطلاق الواقع عبر الوسائل الإلكترونية الحديثة، لاسيما فيما يتعلق بتوافر أركانه وشروطه، مثل الصيغة، والقصد، والأهلية، والإشهاد، والتوثيق كما يثار تساؤل جوهري حول مدى انطباق الأحكام الفقهية التقليدية للطلاق على هذه الصور المستحدثة، في ظل اختلاف الوسيلة وتغير السياق الزماني والمكاني.

كما تكمن المشكلة في أن سهولة استخدام الوسائل الإلكترونية وسرعة التواصل قد تسهم في التسرع في إيقاع الطلاق في حالات الغضب أو النزاع، دون إدراك كامل لآثاره الشرعية والاجتماعية والنفسية، وهو ما يتعارض مع مقاصد الشريعة الإسلامية التي تهدف إلى الحفاظ على كيان الأسرة وتقليل أسباب الفرقة. ومن هنا تتحدد المشكلة في محاولة الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي: **ما مدى أثر الوسائل الحديثة في وقوع الطلاق الإلكتروني، وما الحكم الشرعي والقانوني المترتب عليهما؟**

أهمية المقالة

١. يسلط الضوء على ظاهرة الطلاق الإلكتروني بوصفها إحدى نتائج التطور في وسائل الاتصال الحديثة.
٢. يوضح الحكم الشرعي والقانوني للطلاق الواقع عبر الوسائل الإلكترونية.
٣. يسهم في زيادة الوعي بخطورة التسرع في إيقاع الطلاق باستخدام الوسائل الحديثة.
٤. يدعم الجهود الرامية إلى حماية الأسرة والحد من التفكك الأسري.

أهداف المقالة

١. توضيح مفهوم الطلاق الإلكتروني وصوره المختلفة.
٢. بيان أثر الوسائل الحديثة في وقوع الطلاق.
٣. التعرف على الحكم الشرعي للطلاق الإلكتروني.
٤. إبراز أهم الآثار الاجتماعية والقانونية المترتبة عليه.

المبحث الأول: الطلاق الإلكتروني

المطلب الأول: مفهوم الطلاق الإلكتروني

الطلاق لغةً: يُقصد بالطلاق في اللغة حلُّ القيد وإزالته سواء أكان قيدًا حسيًا كقيد الناقة، حيث يُقال: ناقة طالق أي مرسلة من غير رباط، أم كان قيدًا معنويًا كقيد النكاح الذي يُعبِّر عن رابطة الزواج بين الزوجين[١]، كما يُستعمل لفظ الطلاق للدلالة على الترك والتخلية فيُقال: طلق فلان البلد أي غادره وتركه، ويُقال: أُطلق الأسير بمعنى أُفرج عنه وتحرر من قيوده[٢].

الطلاق اصطلاحًا: هو إنهاء رابطة الزواج ورفع القيد الذي أنشأه عقد النكاح، وذلك بلفظٍ صريح أو فعلٍ معتبر يصدر من الزوج، بقصد إنهاء العلاقة الزوجية القائمة بينه وبين زوجته، سواء وقع الطلاق قبل الدخول أو بعده، على أن يكون ذلك مستقلاً عن الفسخ أو غيره من الإجراءات المشابهة[٣].

تعريف الإلكتروني: كلمة الإلكتروني مصطلح مُستعار من اللغة الإنجليزية، وهي منسوب إلى الإلكترون الذي يُعد وحدةً أساسية في علم الفيزياء، ويُقصد بها كل ما يرتبط بالأجهزة أو النظم التي تقوم في عملها على التقنيات الإلكترونية، كالحواسيب والآلات الحاسبة وغيرها من الوسائل الحديثة، والتي تعتمد على الإلكترونيات في تنفيذ العمليات الحسابية ومعالجة البيانات بكفاءة عالية وسرعة ودقة[٤].

تعريف الطلاق الإلكتروني: عرّف بعض الفقهاء الطلاق الإلكتروني بأنه إنهاء رابطة الزوجية بلفظٍ مقصود يصدر من الزوج، سواء كان صريحًا أم كناية، ويُعبَّر عنه عبر وسائل الاتصال الإلكترونية الحديثة، كالمكالمات الهاتفية، والرسائل النصية، وتطبيقات المحادثة الفورية، أو البريد الإلكتروني[٥].

وعرفت الموسوعة الميسَّرة في فقه القضايا المعاصرة إلى أن المقصود بالطلاق عبر الوسائل الحديثة هو إيقاع الزوج للطلاق على زوجته مشافهةً عن طريق الهاتف، أو بواسطة الحاسوب المتصل بشبكة الإنترنت، أو من خلال إرسال رسالة مكتوبة بالطلاق باستخدام إحدى وسائل الاتصال الحديثة، كالرسائل النصية، أو الفاكس، أو وسائل التواصل والإنترنت[٦].

وبناءً على ما تقدم، يمكن أن يُعرِّف الطلاق الإلكتروني بأنه حلُّ قيد النكاح بإرادة الزوج، أو الزوجة إذا كانت مفوَّضة أو موكَّلة، من خلال وسائل الاتصال الحديثة، سواء أكان ذلك بالنطق به عبر مكالمة هاتفية أو اتصال مرئي، أم بالتعبير عنه كتابةً بواسطة الرسائل الإلكترونية، كالبريد الإلكتروني، أو الفاكس، أو التلكس، أو التطبيقات الذكية.

المطلب الثاني: صور الطلاق الإلكتروني

أدى التطور المتسارع في التقنيات الإلكترونية إلى اتساع نطاق استخدامها في مختلف مجالات الحياة بما في ذلك إبرام العقود وإنهاؤها ولم يكن الطلاق بمنأى عن هذا التطور ومن خلال استقراء صور وقوع الطلاق عبر الوسائل الحديثة، يتبين أنه قد يتم باستخدام الهاتف النقال أو

الحاسوب، كما يمكن تصوره من خلال وسائل أخرى كالفاكس، والتلكس، والتلغراف ويقع الطلاق باستخدام هذه الوسائل بإحدى الصور الرئيسة: الكتابة، أو الصوت، أو الجمع بين الصوت والصورة معًا[٧].

١. **الطلاق الإلكتروني بالكتابة** يقع الطلاق الإلكتروني بالكتابة من خلال استعمال الوسائل الإلكترونية المختلفة، كالهاتف النقال أو الحاسوب أو غيرهما من الأجهزة الحديثة، وذلك عندما يبعث الزوج إلى زوجته رسالة مكتوبة يصرّح فيها بلفظ الطلاق، كقوله: أنتِ طالق، سواء أُرسلت هذه الرسالة عبر الرسائل النصية أو البريد الإلكتروني أو تطبيقات التواصل الحديثة.

٢. **الطلاق الإلكتروني بالمكالمات الصوتية أو المرئية** يُعد الطلاق عبر المكالمات الصوتية أو المرئية من الوسائل الحديثة التي قد يلجأ إليها الزوج لإيقاع الطلاق، حيث يتلفظ بعبارة الطلاق وتسمعها الزوجة مباشرة سواء أكان ذلك من خلال المكالمات الهاتفية التقليدية أم عبر تطبيقات الاتصال التي تجمع بين الصوت والصورة، والأصل عند جمهور الفقهاء أن الطلاق يقع باللفظ، بشرط أن يصدر من الزوج ذاته، وبناءً عليه تُعد المكالمات الهاتفية وسيلة لإثبات وقوع الطلاق لفظًا، متى ثبت أن الزوجة تعلم أن المتحدث هو زوجها، سواء بتمييز صوته أو برؤيته في حال الاتصال المرئي[٨].

غير أنه ينبغي عند تقدير وقوع الطلاق الإلكتروني لفظًا مراعاة ما أفرزته تقنيات الذكاء الاصطناعي الحديثة من إمكانات تقليد الأصوات أو انتحال الشخصيات أو التلاعب بالصور عبر الكاميرات، الأمر الذي قد يؤدي إلى تضليل الزوجة، لا سيما إذا كانت غير مطلعة على هذه التطورات التقنية وهذا يستوجب توخي الحيطة والحذر لضمان صحة إيقاع الطلاق وسلامة إجراءاته الشرعية والقانونية وبناءً على ذلك، يتعين على القاضي الشرعي إخضاع الطلاق الإلكتروني للضوابط ذاتها المقررة للطلاق اللفظي، وذلك بالتحقق من صدوره عن الزوج شخصيًا لا عن غيره ممن ينتحل صفته، والتأكد من توافر أهليته الشرعية، وانتفاء أي مانع قانوني يحول دون وقوع الطلاق وفي حال تعذر مثول الزوج أمام القاضي، ينبغي توثيق الطلاق لدى سفارة دولته في البلد الذي يقيم فيه، من خلال ممثل قانوني يتولى تسجيل أقواله وتوثيقها رسميًا؛ ضمانًا لصحة الإجراءات وحمايةً للحقوق[٩].

المبحث الثاني: أثر الوسائل الحديثة في وقوع الطلاق والآثار المترتبة عليه

المطلب الأول: أثر وسائل الاتصال الحديثة في زيادة حالات الطلاق

أسهم الانتشار الواسع لوسائل الاتصال الحديثة، ولا سيّما شبكات التواصل الاجتماعي في إحداث تحولات جوهرية في منظومة القيم الأسرية السائدة والمتوارثة عبر الأجيال والتي كانت تستمد جذورها من البناء القيمي للمجتمع ككل فقد أدت هذه الوسائل إلى مزاحمة الأسرة في دورها التقليدي في التنشئة الاجتماعية للأبناء وفتحت أمامهم آفاقًا جديدة للتحرر من السلطة الأبوية والضبط الأسري الأمر الذي انعكس في مظاهر متعددة، من بينها ضعف الالتزام الأسري، وتنامي اللامبالاة، والشعور بالاغتراب، والخمول، وتراجع الدافعية نحو الإنجاز وتحقيق الأهداف، كما أسهم الاعتماد المفرط على التقنيات الحديثة في تعميق الفجوة بين الأجيال ولا سيما بين الأبناء وآبائهم مما أدى إلى افتقار الشباب للنموذج القدوة أو المثل الأعلى داخل الأسرة نتيجة القطيعة التواصلية التي أحدثتها هذه الوسائل وغالبًا ما يفضّل الأبناء قضاء أوقات طويلة في استخدام هذه التقنيات لما توفره من محتوى ترفيهي متنوع كالألعاب والأفلام ومواد أخرى، قد يحمل بعضها آثارًا سلبية تسهم في الانجراف نحو سلوكيات غير سوية، كالعنف والجريمة. ويُعد هذا التفكك القيمي والتواصلي داخل الأسرة عاملًا غير مباشر في زيادة حدة الخلافات الزوجية، ومن ثم ارتفاع احتمالات التفكك الأسري والطلاق[١٠].

أدّت التكنولوجيا الحديثة بوصفها أحد أبرز مظاهر العولمة دورًا بالغ التأثير في إحداث تحولات عميقة في وظائف الأسرة وأدوارها وكذلك في أنماط العلاقات داخل المجتمع وهي تحولات لم تكن نتائجها في كثير من الأحيان محمودة العواقب فقد أصبحت الأسرة المعاصرة تبذل جهودًا مضاعفة للحفاظ على وظائفها الأساسية، ولا سيّما رعاية الأبناء وتنشئتهم على القيم والمبادئ التي يقوم عليها المجتمع في ظل منافسة شديدة تفرضها العولمة الرقمية ممثلة بوسائل الاتصال والتكنولوجيا الحديثة بما تحمله من فرص مغرية وآفاق جذابة، يقابلها في الوقت ذاته مخاطر وآثار سلبية تهدد التماسك الأسري[١١].

وفي هذا السياق، تجد الأسرة نفسها أمام معادلة معقدة فهي من جهة تسعى إلى حماية أبنائها والحفاظ عليهم داخل إطار الضبط الأسري، ومن جهة أخرى تخشى أن يؤدي ذلك إلى عزلهم عن واقع الحياة وحرمانهم من فرص تحقيق ذواتهم مستقبلًا أما ترك الحرية المطلقة للأبناء في استخدام وسائل الاتصال الحديثة، فقد أدى في كثير من الحالات إلى ضعف المرجعية الأسرية، وتراجع دور الوالدين في التوجيه والضبط، الأمر الذي انعكس سلبًا على طبيعة العلاقات داخل الأسرة، بما في ذلك العلاقة الزوجية ويُلاحظ أن الأسرة العربية لم تعد على صورتها التقليدية، كما

أنها لم تتحول كليًا إلى نموذج الأسرة النواتية الغربية القائمة على النزعة الفردية وتراجع سلطة الأب أو الأقارب بل إنها تمر بمرحلة انتقالية تتسم باستمرار بعض مظاهر الترابط، كالتزاور والتشاور والتساند، غير أن هذه الروابط تأثرت بشكل ملحوظ بعالم الإنترنت ووسائل الاتصال الحديثة، التي أسهمت في تنميط أنماط الحياة الاجتماعية، وتوحيد الأذواق والتوجهات، وإعادة تشكيل أولويات الأفراد داخل الأسرة[١٢].

وقد أدى الانشغال المفرط بالتقنيات الحديثة، وقضاء أوقات طويلة أمام شاشات الهواتف الذكية والحواسيب إلى تقليص مساحة التفاعل الأسري المباشر، وإضعاف الحوار بين الزوجين، وتراجع دور الوالدين في فرض مرجعيتهم القيمية والتربوية ويُعد هذا التراجع في التواصل الأسري والزوجي أحد العوامل غير المباشرة التي تسهم في تصاعد الخلافات الزوجية، وتآكل الروابط العاطفية، بما يفضي في بعض الحالات إلى التفكك الأسري وازدياد حالات الطلاق.

المطلب الثاني: طرق إثبات الطلاق الإلكتروني وآثاره القانونية

طرق إثبات الطلاق الإلكتروني

يستلزم الطلاق الإلكتروني التوثيق والتثبيت لدى المحاكم المختصة، ذلك أنّ الزوج قد يُنكر وقوع الطلاق، في حين تدّعي الزوجة أنّ زوجها طلّقها عبر إحدى وسائل الاتصال الإلكترونية، مما يجعل عبء الإثبات واقعًا على عاتقها ومن هنا تبرز إشكالية تحديد وسائل الإثبات المتاحة قانونًا وشرعًا لإثبات واقعة الطلاق الإلكتروني.

والأصل شرعًا وقانونًا أن يقوم الزوج بتسجيل طلاقه وتثبيته لدى المحكمة المختصة وفقًا للإجراءات الأصولية المعتمدة وبعد أن تتحقق المحكمة من صدور الطلاق من الزوج، وهو متمتع بكامل قواه العقلية والأهلية القانونية، تُصدر المحكمة إشعارًا رسميًا بذلك يُبلّغ إلى الزوجة، لتبدأ الآثار الشرعية والقانونية المترتبة على الطلاق من تاريخ وقوعه، وفي مقدمتها بدء العِدّة، ويُثبت الطلاق الإلكتروني بمختلف وسائل الإثبات الشرعية، سواء التقليدية منها أو الحديثة.

١. الإقرار: هو إخبار الإنسان بحقٍّ ثابت عليه في مجلس القضاء، على وجهٍ تنتفي معه شبهة التهمة والريبة. وهو لا يُعدّ إخبارًا محضًا، بل يجمع بين كونه إخبارًا من جهة، وإنشاءً من جهة أخرى، لما يترتب عليه من آثار قانونية ملزمة وتتجلى صورة الإقرار في مسألة الطلاق الإلكتروني عندما يُصرّح الزوج أمام مجلس القضاء بأنه قد طلّق زوجته، مع تحديد صيغة الطلاق المستعملة، ووسيلة الاتصال الإلكترونية التي تم من خلالها، وزمان وقوعه ومكانه وكيفيته، مع الإقرار بأنه كان كامل الأهلية وقت صدوره، وقاصدًا إيقاع الطلاق، وما يترتب عليه من إنهاء رابطة الزوجية الصحيحة القائمة بينه وبين زوجته[١٣].

٢. الشهادة: تتحقق الشهادة في الطلاق الإلكتروني بأن يدلي شاهدان عدلان من الرجال، أو رجل وامرأتان، بشهادتهم أمام مجلس القضاء على وقوع الطلاق من الزوج مضافًا إلى زوجت ويستوي في ذلك أن يكون الطلاق قد وقع بحضورهما مباشرة، كأن يكونا مع الزوج في مجلس إيقاع الطلاق، أو أن يكون الزوج قد أقرّ أمامهما بوقوع الطلاق، كأن يصرّح بقوله: «طلّقت زوجتي»، وأنه أبلغها بذلك عبر رسالة نصية أو من خلال البريد الإلكتروني، متى كان هذا الإقرار مؤيدًا بقرائن قوية تدل على حصول الطلاق فعلًا وتُعدّ دعوى الطلاق، وكذلك الشهادة المتعلقة بها، من دعاوى الحِسبة أو من قبيل الحق الشرعي العام، ومع ذلك يلتزم القاضي بطلب بيان وتوضيح الدعوى من المدّعية، كما يشترط تحقق التطابق والتوافق بين أقوال الشهود ووقائع الدعوى، ولا سيما من حيث زمان وقوع الطلاق، ومكانه، وكيفيته، والحالة التي كان عليها الزوج عند إيقاعه ويأتي ذلك كله بعد أن يتثبت القاضي من قيام زواج صحيح بين الزوجين قبل واقعة الطلاق، إذ إن الطلاق لا يتصور إلا باعتباره فرعًا عن عقد زواج صحيح قائم[١٤].

ويترتب على فك الرابطة الزوجية عن طريق الطلاق جملة من الآثار القانونية الهامة، ويُعدّ انقضاء العدة من أبرز هذه الآثار التي تستوجب الدراسة والتحليل، لا سيما في حال وقوع الطلاق عبر وسيلة إلكترونية إذ إن تحديد بدء العدة يثير إشكالات عملية وقانونية دقيقة، مردّها الأساس إلى صعوبة تحديد التاريخ الصحيح لوقوع الطلاق، وهو ما ينعكس مباشرة على احتساب مدة العدة وما يترتب عليها من حقوق وآثار شرعية وقانونية[١٥].

فالعدة هي مدة زمنية محددة شرعًا شُرعت لتحقيق جملة من المقاصد، فهي من جهة تمثل فرصة للزوج لمراجعة نفسه وتدارك ما وقع منه من أخطاء، ومن جهة أخرى تعد فترة تَربُّص تلتزم فيها الزوجة بالامتناع عن الزواج، حفاظًا على الأنساب وصونًا للعلاقات الأسرية كما تُعد العدة وسيلة لتأكيد براءة الرحم ودفع الشبهات التي قد تثار في حال زواج المطلقة فور وقوع الطلاق دون انتظار مدة معينة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن زواج المرأة المتوفى عنها زوجها مباشرة بعد الوفاة يتنافى مع معاني الوفاء والاعتبارات الأخلاقية، ولا ينسجم مع القيم والتقاليد الإسلامية التي تحرص على احترام رابطة الزوجية وتقديسها، وهو ما يؤكد الحكمة التشريعية من فرض العدة باعتبارها نظامًا يحقق الاستقرار الأسري والاجتماعي[١٦].

الخاتمة

في ختام هذا المقال يتبيّن أن التطور المتسارع في وسائل الاتصال الحديثة لم يقتصر أثره على تسهيل شؤون الحياة اليومية فحسب بل امتد ليُحدث تحولات عميقة في البنية الأسرية وفي طبيعة العلاقات الزوجية بما في ذلك أخطر مراحلها، وهي مرحلة إنهاء رابطة الزواج فقد أفرز هذا التطور نمطًا جديدًا من الطلاق يتم عبر الوسائط الإلكترونية، الأمر الذي ألقى بظلاله على المنظومة الفقهية والقانونية، وأثار إشكالات متعددة تتعلق بصحة وقوع الطلاق، وتحديد أركانه وشروطه، وآليات إثباته، والآثار المترتبة عليه.

كما خلص المقال إلى أن وسائل الاتصال الحديثة أسهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في زيادة حالات الطلاق نتيجة ما أوجدته من فجوة تواصلية بين الزوجين، وتراجع الحوار الأسري، وتنامي النزاعات الناتجة عن سوء الاستخدام أو الانشغال المفرط بهذه الوسائل، فضلًا عن سهولة التسرع في إيقاع الطلاق في لحظات غضب أو انفعال، دون استحضارٍ كاملٍ لآثاره الشرعية والاجتماعية والقانونية، وهو ما يتعارض مع مقاصد الشريعة الإسلامية في حفظ الأسرة والحد من أسباب الفرقة.

ومن خلال تناول طرق إثبات الطلاق الإلكتروني، تبيّن أن وسائل الإثبات الشرعية التقليدية، كالإقرار والشهادة، لا تزال صالحة من حيث الأصل لإثبات هذا النوع من الطلاق، مع إمكانية الاستعانة بالوسائل التقنية الحديثة بوصفها قرائن مساعدة متى أُحيطت بالضمانات الكفيلة بحماية الحقوق ومنع التزوير أو التحايل كما أن تحديد تاريخ وقوع الطلاق الإلكتروني يُعد من أكثر الإشكالات تعقيدًا، لما له من أثر مباشر على احتساب العدة، وترتيب الحقوق المالية والشخصية للزوجة والأبناء.

وبناءً على ما سبق، تبرز الحاجة الملحّة إلى تطوير اجتهاد فقهي معاصر وسَنّ تشريعات قانونية واضحة تُنظم مسألة الطلاق الإلكتروني، بما يحقق التوازن بين مواكبة التطور التقني من جهة، وصيانة الأسرة وحماية الحقوق الشرعية والقانونية من جهة أخرى، مع ضرورة تعزيز الوعي المجتمعي بخطورة التهاون في استخدام الوسائل الحديثة في شؤون الأسرة، وتكريس ثقافة الحوار وضبط الانفعالات حفاظًا على استقرار الأسرة والمجتمع.

المراجع:

- اردوان إسماعيل، هدى محمد امين، الطلاق الإلكتروني في الفقه الإسلامي وقوانين الأحوال الشخصية، مجلة زانكو للعلوم الإنسانية، ٢٠١٨.
- بلحاج العربي، الوجيز في شرح قانون الأسرة الجزائري، المجلد الجزء ١، الجزائر، ديوان المطبوعات الجزائرية، المحرر، ٢٠٠٤ .
- شمس الدين محمد الشربيني، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، دار الكتب العلمية، العراق، ١٩٩٤ .
- عايد كمال، تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتأثيراتها على قيم المجتمع الجزائري، اطروحة دكتوراه منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، ٢٠١٧.
- علي أبو البصل، من طرق إثبات الطلاق الإلكتروني: الإقرار، ٢٠١٤، شبكة الالوكة، https://www.alukah.net/sharia/0/79104/
- عمر طه السامرائي، الطلاق الالكتروني في ضوء الفقه الإسلامي وقانون الأحوال الشخصية العراقي، مجلة كلية التراث الجامعة، جامعة التراث، العدد ٣٠، ٢٠٢٠.
- محمد بن مكرم بن منظور الأنصاري، لسان العرب، دار صادر، لبنان، ٢٠٠٣.
- محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٨٠.
- محمد علي، جهاد سارة، الطلاق الالكتروني واثباته في ضوء قانون الأحوال الشخصية الأردني، المجلة العصرية للدراسات القانونية، الكلية العصرية الجامعية، رام الله، فلسطين، ٢٠٢٥.
- مصطفى حجازي، علم النفس والعولمة رؤى مستقبلية في التربية والتنمية، ط١، المركز الثقافي العربي، بيروت، ٢٠١٠.
- نسيمة حيفري، دور وسائل التكنولوجيا الحديثة في إثبات الطلاق الإلكتروني في ظل التشريع الجزائري، مجلة القانون، المجتمع والسلطة، المجلد: ١٢ العدد: ٢، ٢٠٢٣.
- يوسف زامل، زينب صالح، التواصل الاجتماعي وظاهرة الطلاق قراءة اجتماعية تحليلية، وقائع المؤتمر العلمي الثامن لكلية الاداب، جامعة واسط ، المجلد ١٦، العدد ٣، الجزء ٢، ص ٢٠٢٤.

[١] – محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٨٠ ، ص ٢٥٨.

[٢] – محمد بن مكرم بن منظور الأنصاري، لسان العرب، دار صادر، لبنان، ٢٠٠٣ ، ص ٩٥

[٣] – شمس الدين محمد الشربيني، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، دار الكتب العلمية، العراق، ١٩٩٤ ، ص ٣٦٨.

[٤] – عايد كمال، تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتأثيراتها على قيم المجتمع الجزائري، اطروحة دكتوراه منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، ٢٠١٧، ص٦٦.

[٥] – محمد علي، جهاد سارة، الطلاق الالكتروني واثباته في ضوء قانون الأحوال الشخصية الأردني، المجلة العصرية للدراسات القانونية، الكلية العصرية الجامعية، رام الله، فلسطين، ٢٠٢٥، ص ٢٢٦.

[٦] – اردوان إسماعيل، هدى محمدامين، الطلاق الإلكتروني في الفقه الإسلامي وقوانين الأحوال الشخصية، مجلة زانكو للعلوم الإنسانية، ٢٠١٨، ص ٣٠

[٧] – عمر طه السامرائي، الطلاق الالكتروني في ضوء الفقه الإسلامي وقانون الأحوال الشخصية العراقي، مجلة كلية التراث الجامعة، جامعة التراث، العدد ٣٠، ٢٠٢٠، ص ١٢٢.

[٨] – محمد علي، جهاد سارة، مرجع سابق، ص ٢٣٢.

[٩] – عمر طه السامرائي، مرجع سابق، ص ١٢٣.

[١٠] – يوسف زامل، زينب صالح، التواصل الاجتماعي وظاهرة الطلاق قراءة اجتماعية تحليلية، وقائع المؤتمر العلمي الثامن لكلية الاداب، جامعة واسط ، المجلد ١٦، العدد ٣، الجزء ٢، ص ٢٠٢٤، ص ٥٠٣.

[١١] – مصطفى حجازي، علم النفس والعولمة رؤى مستقبلية في التربية والتنمية، ط١، المركز الثقافي العربي، بيروت، ٢٠١٠، ص ١٦٧

[١٢] – يوسف زامل، زينب صالح، مرجع سابق، ص ٥٠٥-٥٠٦.

[١٣] – علي أبو البصل، من طرق إثبات الطلاق الإلكتروني: الإقرار، ٢٠١٤، شبكة الالوكة، https://www.alukah.net/sharia/0/79104/

[١٤] – علي أبو البصل، مرجع سابق.

[١٥] – نسيمة حيفري، دور وسائل التكنولوجيا الحديثة في إثبات الطلاق الإلكتروني في ظل التشريع الجزائري، مجلة القانون، المجتمع والسلطة، المجلد: ١٢ العدد: ٢، ٢٠٢٣، ص ٢٩٧.

[١٦] – بلحاج العربي، الوجيز في شرح قانون الأسرة الجزائري، المجلد الجزء ١، الجزائر، ديوان المطبوعات الجزائرية، المحرر، ٢٠٠٤ ، ص ٣٧٠